

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.648
25 March 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الشاملة والأربعين بعد المائة

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد جيرالد شانون (كندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٤٨
لمؤتمر نزع السلاح .

أود إبلاغكم في مستهل هذه الجلسة بأنني أود عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة
العضوية لهذا المؤتمر فور انتهاء من الاستماع إلى قائمة المتحدثين ، وذلك بغية
النظر فياقتراح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ليدوغار ، في
الجلسة العامة ٦٤٥ للمؤتمر . لقد تم استعراض هذا الاقتراح يوم البارحة أثناء
المشاورات الرئاسية ، ورأيت أنه سيكون من المستحب اجراء تبادل أوسع للاراء حول
هذا الموضوع ، وذلك بغية استعراض النص الذي تم تعميمه أثناء الجلسة التي عقدتها
اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح يوم الاثنين . ونظراً لأنه تم من قبل
استدعاء انتبه المشتركيين في أعمال اللجنة المخصصة من غير الأعضاء ، لذا فمن
المسلم به أن تكون المشاورات غير الرسمية مفتوحة للمشتركيين من غير الأعضاء أيضاً .

تتضمن قائمة المتحدثين لهذا اليوم أسماء ممثلي المكسيك ، وسويسرا ،
واليونان ، وكوبا ، بالإضافة إلى ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في
التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي سيقدم التقرير
المرحلي للفريق المخصص الذي تم تعميمه بوصفه الوثيقة CD/1185 . وأترك الآن الحديث
لممثل المكسيك ، السفير مارين بوتش .

السيد مارين بوتش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : يسرنا أن نرى
دبلوماسي كنديا من الشخصيات المرموقة والنشطة يترأس هذا المؤتمر . ونحن نتقدم
اليكم بتنبياتنا بالنجاح في مهتمكم ونؤكّد لكم تعاون وفد المكسيك التام معكم .

اسمحوا لي قبل أن أبدأ بياني ، بأن أشير إلى الاقتراح الذي عرضتموه علينا
على التو . إن الاقتراح باصدار بيان مشترك من مؤتمر نزع السلاح بشأن سجل الأسلحة
التقليدية في نيويورك ، اقتراح مشير لاهتمام كبير ، ولكن ، على نحو ما سيراه جميع
المندوبين الذين حضروا الاجتماع الذي عقده هذا الأسبوع اللجنة المخصصة للشفافية في
مسألة التسلح ، أكرر على نحو ما سيراه هؤلاء ، هناك وفود كثيرة ، وأركز على عبارة
وفود كثيرة ، ليست في موقف يمكنها من الموافقة على اصدار مثل هذا البيان المشترك
في هذه المرحلة من أعمالنا . وأرجو أن تأخذوا هذا الوضع في الاعتبار ، إذا
دعوتمونا إلى عقد اجتماع غير رسمي في نهاية هذه الجلسة ، وأرجو لا تفعلوا ذلك .

لقد كان مطلع عام ١٩٩٣ موائيا تماماً لمسألة نزع السلاح . فتم في شهر كانون
الثاني/يناير توقيع اتفاقية إزالة الأسلحة الكيميائية ، كما وقعت الولايات المتحدة

والاتحاد الروسي على الاتفاق الثاني لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية "متارت ٢" . ونحن كلنا أمل في أن ينتهي عام ١٩٩٣ على هذا المنوال . إذ يتوقع تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات بما فيها المجالات الأربع التي قررنا التركيز عليها في دورتنا السنوية ، الا وهي: الحظر الشامل للتجارب النووية ، والضمادات السلبية ، والفضاء الخارجي ، والشفافية في مسألة التسلح . وفي الواقع ، فإن اللجنة المختصة لأول هذه المواضيع ليست لها ولاية تفاوضية حتى الآن ، وترى بلدان عديدة أن المهمة التي أوكلت إلى اللجنة خلال الشهور القادمة متواضعة إلى أبعد حد . ولكننا نعتقد بأن بعض التغيرات في هذا المجال يمكن أن تطرأ في المستقبل القريب على مواقف بعض الدول العاشرة للأسلحة النووية . ونحن ، بناء على ذلك ، في انتظار بيان قد تكون له آثار هامة للغاية بالنسبة لنزع السلاح النووي . ولقد حان الآوان ، في رأينا ، لإبرام معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية حظراً تاماً ، كما أنها نأمل في أن يستفيد الزعماء السياسيون من الفرصة المتاحة لهم .

وبالاضافة الى المواضيع الاربعة التي اتفقنا على تناولها بصفة رسمية ، ستواء المشاورات غير الرسمية بشأن كافة أوجه عدم انتشار الأسلحة النووية . ونعتقد بأن الجلسات التي عقدت في الآونة الأخيرة حول هذا الموضوع بيّنت لنا وجود استعداد أكبر للنظر فيه بمزيد من التفصيل . وكذلك يتحقق منذ بداية العام تقدم في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة . وتم ، على وجه الخصوص الإعراب عن رأي شاطره الجميع فيما يتعلق بضرورة تعزيز الأمانة العامة للأمم المتحدة لتمكينها من القيام على أتم وجه بتأدية المهام التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء في المنظمة . وسوف تعقد هيئة نزع السلاح اجتماعها السنوي في غضون أسابيع قليلة ، وهنا أيضاً نأمل أن يتم تحقيق مزيد من التقدم تماشياً مع ما ورد في الاملاح المتفق عليها قبل بضعة سنوات . ولكن قد يكون الأهم هو انعقاد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معايدة عدم الانتشار وتمديدها . ونحن على قناعة بأنه شمة ضرورة تستدعي تناول الأوجه الفنية للمؤتمر منذ الآن ، وينبغي على ما يبدو لنا أن تنظر كافة الدول الاطراف بجدية في مستقبل نظام عدم الانتشار النووي الذي أنشء بمقتضى الصك المذكور . ولا شك أن نجاح مؤتمر عام ١٩٩٥ سيعتمد على الموقف الذي ستتخذه الدول الاطراف في معايدة عدم الانتشار ، وعلى الآخر الدول العاشرة للأسلحة النووية في نظرتها إلى المسائل الموضوعية .

ولقد استمعنا في الجزء الأول من دورتنا السنوية الى عدد كبير من البيانات التي كانت تغطي جزئياً ، أو كلياً ، مسألة الشفافية في شؤون التسلح . ويقود وفد المكسيك تقديم بعض الملاحظات حول هذا الموضوع الذي أدرج ، كما تعلمون ، في جدول أعمالنا بمدة مؤقتة . طلبت الجمعية العامة بموجب القرار ٣٦/٤٦ لام

لعام ١٩٩١ ، الى مؤتمر نزع السلاح أن يتناول مسألة الجوانب المترابطة لتكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار ، بما في ذلك المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني ، وأن يضع وسائل عملية شاملة وغير تمييزية لزيادة الانفتاح والوضوح في هذا المجال . وكذلك طلبت الجمعية العامة الى المؤتمر أن يتصدى لمشاكل الانفتاح والوضوح فيما يتصل بنقل التكنولوجيا العالمية المستخدمة في التطبيقات العسكرية ، وبأسلحة التعمير الشامل ، ولإعداد الوسائل العملية الكفيلة بزيادتها ، وفقاً للمكون القانونية القائمة . ويعتبر ما سبق جزءاً من مسعى اكبر كثيراً قررت الجمعية العامة الاضطلاع به على مر الزمن بسلوك مسارات متنوعة ، أحدهما المسار الذي نسلكه . وشهد العام الماضي تحت إشراف السفير واغنميكرز من هولندا ، خطوة أولى هي وضع الاجراءات التقنية الازمة لتشفييل سجل الأسلحة التقليدية فعلياً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، إلى جانب سبل توسيع نطاق السجل على نحو مبكر بالإضافة فئات أخرى من المعدات ، وإدراج بيانات عن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني . وناشت الجمعية العامة الدول الأعضاء أن تقوم سنوياً ، وابتداءً من هذه السنة ، باتاحة المعلومات الخاصة بال الصادرات والواردات من الأسلحة وفقاً للإجراءات المذكورة أعلاه . وسيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم ، بحلول منتصف العام ، القادم ، وجهات نظرها فيما يتعلق بتشفييل السجل وأضافة فئات أخرى من المعدات وأوضع سجل يشمل المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني . وسيقع على عاتق الأمين العام أن يقدم في السنة المذكورة - أي السنة القادمة - تقريراً عن هذه الموضوعات لكي يُنظر فيه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة . ويجب أن يأخذ تقرير الأمين العام في الاعتبار بين جملة أمور ، ما يسفر عنه استعراض هذه المسائل من نتائج سيقدمها بدوره مؤتمر نزع السلاح . ولهذا السبب تم ادراج هذا الموضوع بصورة مؤقتة في جدول أعمال المؤتمر .

فما هو الهدف المنشود من كل هذه الجهد المبذولة في منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة ما يعرف باسم الشفافية في التسلح؟ إن القرار ٣٦/٤٦ لام يوفر لنا بعف العناصر للرد على هذا السؤال . فنقرأ فيه "أن مكاسب الأسلحة المفرطة والمزعزعة للاستقرار تشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية" . كما "تعلن" الجمعية العامة في الفقرة الثانية من المنطوق "عن تضميمها على منع تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار ، بما في ذلك الأسلحة التقليدية" . ومن الواقع أنه لم يكن ممكناً التوصل ، أثناء المفاوضات المطولة التي جرت حول نص القرار المذكور ، إلى اتفاق في الآراء حول نوعية الأسلحة التي سيغطيها السجل بخلاف الأسلحة التقليدية . وبكل بساطة تم ، بين جملة أمور ، إهمال التوصل إلى اتفاق بشأن إدراج أسلحة التعمير الشامل في السجل . وهذا هو أصل جزء من المهمة التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة .

وعندما تتحدث الجمعية العامة عن "تكميم الأسلحة المفترط والمزعزع للاستقرار" ، يعتبر وفدي أن الاشارة هنا إلى الأسلحة كافة . ونعن نضع الأسلحة النووية في المكان الأول . وقد يعتقد أن انتاج بضع قنابل ذرية في عام ١٩٤٥ في عالم كان حتى ذلك الحين خالياً من الأسلحة النووية ، ليس "مفترطاً" فحسب ، بل وأيضاً "مزعزاً للاستقرار" حيث أدى هذا الانتاج إلى اطلاق عنان المنافسة في هذا المجال . وكذلك يمكن وصف الطابع العسكري الذي يتصف ، بصورة متزايدة ، على الفضاء الخارجي كنشاط "مفترط" ولا شك "مزعزع للاستقرار" . ونتساءل ما هي الجهة التي متقرر أن دولة معينة ، أو منطقة معينة ، تكتس كميات مفرطة من الأسلحة؟ فهل ستكون الجهات الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة التي ستتخذ هذا القرار؟ وكيف لنا أن نبرر حالة تقوم فيها بعض الحكومات ، حتى على أرفع المستويات ، بقبول دور وكيل للمبيعات تحقيقاً لرغبتها في ايجاد و/أو المحافظة على أسواقها لبيع الأسلحة؟

وتشمل بلدان عديدة ، من بينها ، لا شك ، بعض البلدان التي تدعو إلى الشفافية في التسلح وتوثيق حرارة إنشاء السجل ، تجد نفسها اليوم في موقف غير مرغوب للغاية . فهي تبدو من جهة وكأنها ترغب ، في الحد من "التكميم المفترط" للأسلحة التقليدية ، وهي تصر ، من جهة أخرى ، على بيع أسلحتها في أي سوق مفتوحة أمامها . ولقد قيل لنا في هذه القاعة إن انتشار التسلح التقليدي العشوائي يزيد من تفاقم العديد من النزاعات الإقليمية وال محلية ، ويزعزع الاستقرار على نطاق لم يسبق له مثيل منذ عدة سنوات . وكذلك قيل لنا إن مجلس أوروبا سبق أن أعرب عن قلقه إزاء تكميم الأسلحة التقليدية في بعض المناطق ، وأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيدت إنشاء سجل الأمم المتحدة . ويتبين من ذلك أن العبارات الأساسية هي "الانتشار العشوائي" ، "الأسلحة التقليدية" و"بعض المناطق" . وسيؤدي كل ذلك ، دون أي شك ، إلى فتح نقاش في اللجنة المختصة التي يرأسها سعادة سفير مصر نستطيع أن نقول منذ الآن إنه سيكون مثيراً .

وتشمل وجه آخر لهذه المسألة وهو يتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة التي لها تطبيقات عسكرية ، ومسألة أسلحة التدمير الشامل ، وهي مسألة تناولها سعادة ممثل الأرجنتين وسعادة ممثل البرازيل في الآونة الأخيرة . وقد حاولت بعض البلدان المتقدمة علمياً على مدى سنوات عديدة احتكار المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية ولكنها كانت واهمة في محاولتها التي تظهر نتائجها واضحة: انتشار المعرفة ، حتى في مجالات مثل المجال النووي ، وتكاثر الأدلة على أن الأفكار لا تتحترم الحدود وأن التكنولوجيات مهما كانت حساسة لها سعر يمكن للبعض ، وإن لم يكن للكل ، أن يدفعه وهم مستعدون لدفعه . إن حكومتي مقتنة ، رغم ما تبديه من تحفظات إزاء السجل على نحو ما هو عليه الآن ، بأن موضوع الشفافية في التسلح يستحق أن يحلل بدقة لكي يستخدم كأساس في

تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال . ويعتبر السجل خطوة متواضعة للغاية في هذا الاتجاه ، وإن كنا نأمل أن يتوصل أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق لضمان نجاحه وتوسيع نطاقه بأسرع ما يمكن . ولا شك أننا لن نحقق ذلك إذا كان تركيزنا ، على نحو ما سمعنا هنا ، سيستند إلى ما وُصف "بالمبادئ الواقعية" . إن جميعنا تقريباً يشجع الواقعية ، وللمعديد منا مبادئ ، ولكننا لا نعتقد أن واقعيتنا يمكن أن تجرنا إلى الدفاع عن "المبادئ الواقعية" .

وختاماً ، أود أن أقدم بعض الأفكار التي تبادلناها قبل بضعة أيام مع أعضاء مجلس التجارة والتنمية عند دراسة موضوع إمكانية القيام في إطار الاونكتاد بإنشاء فريق عامل مختص لاستكشاف مسألة التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح . فقد اتجه المجتمع الدولي بعد مروره بأربعة عقود من سباق غير مكبوح إلى التسلح ، نحو الانفراج وعكس اتجاه ذاك الميل . ومن أكبر التحديات التي نواجهها اليوم ، معرفة كيفية نزع الطابع العسكري عن الاقتصاد على الصعيدين العالمي والوطني . فقد ركز البعض منا طوال عدة أعوام ، على الحاجة الحتمية إلى وضع حد لسباق التسلح ، مؤكدين العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، واقتربوا وأيدوا اتخاذ تدابير عملية ، وقد دعونا ، على سبيل المثال ، إلى تقليل الميزانيات العسكرية في جميع البلدان ولا سيما الدول العسكرية الرئيسية . وكذلك بحثنا في مناسبات عديدة المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على إزالة الأسلحة عموماً . والآن وقد بدأ أن عمراً جديداً يشرق في العلاقات الدولية ، عادت بلدان عديدة ، بما فيها الفالبية العظمى من البلدان التي اشتراك قبلاً بحرب شديد في سباق التسلح ، إلى تخفيف العبء الاقتصادي المترب على تكديس الأسلحة . وتم حظر الأسلحة الكيميائية ، وسيُباشر في تقليل الترسانات النووية الموجودة في حوزة الدولتين العسكريتين الرئيسيتين ، وأوقفت ثلاث دول تجاربها النووية بصفة مؤقتة ، وتم في إطار الأمم المتحدة إنشاء السجل المشار إليه آنفاً على نحو ما ذكرت . ويجري الآن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، كما تفلق بعض القواعد العسكرية ، ويجري تقليل الميزانيات العسكرية ، وببدأ بالفعل الاحسان بجو جديد في محاذل نزع السلاح المتعددة الأطراف .

ولكن رغم كل هذه الدلائل المشجعة ، تكتشف بلدان عديدة أن نزع السلاح لن يكون سهلاً أو زهيد التكلفة .

فتدمير الترسانات الكيميائية يتطلب استثمار أموال كثيرة إذا ما أُريد تدميرها دون إلحاق ضرر بالبيئة . والوضع مماثل فيما يتعلق بالتدابير التي يتعمّن اتخاذها لتخزين الكميات الهائلة من المواد النووية ، بما فيها عنصر البلوتنيوم ، التي تم تكديسها على مر عقود عديدة . وعلاوة على ذلك فإن الحالة السائدة في بلدان

مثل بلدان حلق وارسو السابق تنطوي على تناقض مفجع: فهي بحاجة متزايدة ، وهي تتحول إلى الاقتدار السوقي ، إلى تغذيتها بقوة بالموارد المالية - التي تصل ببطء بسبب الحالة المؤسفة لهاياكلها الاقتصادية - من أجل عدة أهداف من بينها تنمية قطاعات التدمير فيها لجلب العملة الصعبة . ولكن بين إشكال التكنولوجيا العالمية القليلة التي تتوفر لهذه البلدان - لا سيما الاتحاد الروسي وسلوفاكيا - توجد التكنولوجيا العسكرية على وجه الدقة . لذا يتعين على هذه البلدان في مرحلة انتقالها إلى الاقتدار السوقي أن تحافظ على مناعاتها العسكرية وتسع إلى إيجاد أسواق جديدة لأسلحتها . وبالطبع لن يكون ذلك في مصلحة أحد على الأجل الطويل: فلن تتمكن البلدان المصدرة للأسلحة من إزالة الطابع العسكري عن اقتداماتها ؛ وستستمر البلدان المستوردة للأسلحة في تبذير أموالها . ولحسن الحظ لا يؤثر هذا على المكسيك التي تعتبر نفقاتها العسكرية بين أقل النفقات العسكرية في العالم . ولكننا أبدينا اهتمام لسنوات عديدة بحجم الإنفاق العسكري على المستوى الدولي لأن هذا الأمر يؤثر في تنمية الاقتدار العالمي ، ولأن وضع هذا الاقتدار له تأثير مباشر في جميع البلدان تقريباً ، بما في ذلك أقل البلدان تقدماً من الناحية الاقتصادية . ومن هنا جاء اهتمامنا بمسألة التكيف الهيكلي للانتقال إلى نزع السلاح .

وختاماً ، تُعتبر مسألة تحويل القدرة العسكرية لاستخدامها في أغراض مدنية مسألة معقدة للغاية يجب الشروع في دراستها من وجهات متعددة ابتداءً من الجوانب الحسابية البحتة المتمثلة بالبندين العسكري والصناعي في الميزانيات الوطنية وانتهاءً بما يتعلق بمفهومي الأمن الوطني والدولي مروراً بالمبادئ العسكرية لمختلف البلدان وبتصورات الأمن لدى كل منها على حدة . ويجب هنا التركيز على الشفافية فيما يتعلق بالترسانات العسكرية ونقل الأسلحة . وسيكون تطوير السجل الذي أنشأته الأمم المتحدة بخصوص هذه المواضيع وتوسيع نطاقه عنصراً رئيسياً في هذا الصدد .

الرئيسي (الكلمة بالإنكليزية): أود الاعراب عن شكري للسفير مارين بوش للبيان الذي قدمه ، وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس . وأود أن أؤكد له أنني استمعت إلى تعليقاته ببالغ الاهتمام . لقد اتخذت قراراً بعد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية قرب انتهاء الجلسة العامة ، وأظن أن السفير مارين بوش سينتهز فرصة انعقاد هذه الجلسة غير الرسمية لتقديم وجهات نظره بمزيد من التفصيل . وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا ، السفير فون آركس .

السيد فون آركس (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): بما أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة منذ تسلمكم الرئاسة ، اسمحوا لي ، بأن أهنئكم في مستهل كلمتكم

لانتخابكم من أجل تادية هذه المسؤولية الكبيرة . وأن أقول لكم إنكم تمكنتم في الجلسات القليلة التي عُقدت تحت إشرافكم من اقتناعنا ب مدى ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة .

يمكن أن يعتبر تحديد الأسلحة ونزع السلاح بين أرجح المجالات في فترة ما بعد الحرب الباردة من حيث الانجاز . ولقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية أواقليمية أو دولية ، كما اتخذت تدابير تسهم دون أدنى شكل في تعزيز الامن الدولي . ولنذكر هنا إلقاء هذه الجهود المتمثلة في الاتفاق الذي وقع علىه ١٣٠ دولة ونيف ، في باريس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية .

وبالتالي يجوز لنا أن نعتقد بالنتائج المحرزة في السنوات القليلة الماضية . ولكن ما زال الكثير مما ينبغي لنا انجازه ، ويجب علينا أيضاً أن نشرف على تطبيق هذه الاتفاقيات والتدابير تطبيقاً فعلاً . وأود هنا أن أذكر بعض الأمثلة . فرغم كل ما أبرم من صكوك دولية ، ما زال انتشار أسلحة التدمير الشامل يعترض مشكلة رئيسية يجب على المجتمع الدولي أن يواصل النظر فيها بوصفها مسألة تتسم بال الأولوية . وسيكون عام ١٩٩٥ حاسماً بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وسيتعين علينا أيضاً ايلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الأسلحة التقليدية . وعلينا أن نتناول هذه المسائل بين جملة مسائل أخرى في إطار ملائم .

وتتابع سويسرا ببالغ الاهتمام كافة الجهود الدولية في مجال تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهي تسهم بقدر استطاعتها ، على سبيل المثال ، في الأعمال الجارية وفي تطبيق التدابير المعتمدة في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومادقت سويسرا حتى اليوم على جميع الاتفاقيات العالمية التي تم التفاوض عليها في إطار مؤتمر نزع السلاح والمؤسسات التي سبقته . كما تعتمد على المصادقة في المستقبل القريب جداً ، وبعد الحصول على الموافقة اللازمة من البرلمان ، على الاتفاقية الأخيرة للأسلحة الكيميائية التي وقعت عليها سويسرا في باريس . وتعتمد الامهام في إنشاء المنظمة الجديدة المعنية بالأسلحة الكيميائية في لاهاي والتي ستقدم إليها ، قدر المستطاع ، خدمات مختبرها النووي والكيميائي المعروف والموجود في مدينة شفيتز ، بالإضافة إلى وضع مناعتها الكيميائية المتقدمة تحت تصرفها . وتعتمد كذلك تدريب نحو ٦٠ مفتشاً للعمل في هذه المنظمة . وتتسع سويسرا أيضاً بنشاط في كافة الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل ، ولن تتقاعس عن الاشتراك بالإضافة إلى ذلك ، في عملية تبادل المعلومات من أجل إنشاء سجل الأسلحة التقليدية .

وأطلقا من هذه المبادئ سيتمكن وقدى من التمثي مع مشروع القرار الذي قدمه وفد الولايات المتحدة بتاريخ ٢٢ آذار/مارس فيما يتعلق "بالشفافية في مسألة التسلح" . وحيث أننا سنتسلم اليوم تقرير فريق الخبراء العلميين ، لذا أود الإشارة إلى تأييد سويسرا للجهود التي يبذلها هذا الفريق تأييدها فعلاً ، والى ترحيبها بتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها هذا الفريق .

وأود ، بالاستناد الى التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" أن أشير نقطة تعتبر حكومتي أنها تتسنّم بأهمية خاصة ، إذ يجب ، بغية تأدبة مهامنا على نحو يرضي أكبر عدد من الدول - أي بغية تحقيق مقبولية عالمية للتدابير المتخذة - أن تتتوفر لنا الآلية الملائمة . علينا أن نذكر في هذا الصدد أن مؤتمر نزع السلاح لم يعد بتكوينه هذا يشكل أنساب إطار لحقائق اليوم . ونعتقد أنه يجب فتح عضويته أمام جميع الدول التي تود الانضمام إليه والتي تعرب فعلًا عن اهتمامها والتزامها . إن مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة الوحيدة التي تجري مفاوضات بشأن اتفاقات عالمية النطاق ، مؤسسة قيمة يجب أن تظل ، خدمةً للمصلحة العامة ، قادرة على تأدبة أعمالها تحت أفضل ظروف ممكنة . ولكن عضويتها المحدودة تضعف مهمتها العالمية نوعاً ما - أي أنها تضعف بعبارات أخرى شرعيتها العالمية . لذا كان من رأي سلطات بلدي أنه يجب أن تكون هذه العضوية ، على نحو ما ذكر ، أوسع ما يمكن . وفي رأينا أن الحجج التي سبقت ضد هذه الفكرة أصبحت واهية الآن . ولم تكن السرعة التي عمل بها هذا المؤتمر المؤلف من ٤٠ عضواً فقط أكبر كثيراً من سرعة المنظمات الأخرى الأكبر منه . ولنذكر أن ١٥ عاماً انقضت على إبرام اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لغاية أغراض عدائية أخرى ، قبل أن تتحقق أي نتائج جديدة . فالامر الحاسم ، في آخر المطاف ، هو في الواقع الارادة السياسية لتحقيق شيء ما ، أيًّا كان حجم المحفل الذي ينبغي العمل فيه . ونعرب ، بالإضافة إلى ذلك ، عن تشكيكنا تجاه الحجة المتعلقة بالتوازنات الإقليمية: فمبدأ التوافق في الآراء المتبعة في مؤتمر نزع السلاح ، يقلل من ضرورة الحاجة إلى إعادة تعريف الأقاليم والأهمية المتزايدة للمجموعات العملية ، إذا تجاهلنا عدم التركيز الظاهر حالياً .

وأود التذكير ، بالرجوع الى مفهوم شرعية هيئتنا الذي تطرّقت اليه على التو ، بأن تلك ليست المرة الأولى التي نناقش فيها هذا الموضوع . فقد كانت هناك أوقات ، على سبيل المثال ، في تاريخ مؤسستنا ، أي في وقت المؤسسات التي سبقت مؤتمر نزع السلاح ، اعتمدت فيها الدول الأعضاء سياسة المقدد الخالي ، أي أنها لم تؤيد النتائج التي قدمها المؤتمر بسبب الشكوك التي كانت تساورها حول شرعية هذه الهيئة . وأسفر ذلك ، كما نعلم جميعاً ، اتخاذ خطوة أولى لاضفاء طابع ديمقراطي على مؤسستنا . ونعتقد سلطات بلدي أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة ثانية في هذا الاتجاه .

وأود ، خاتما ، أن أؤكد لكم أن حكومتي ما زالت مستعدة للاشتراك بنشاط وبصورة بناء في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي وزيادته . ولكنها تأمل في نفس الوقت أن يؤخذ في الاعتبار في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ما قدمته من طلب قبل سنوات عديدة للمشاركة التامة والكاملة في مؤتمر جنيف لنزع السلاح . ويشهد التزام سويسرا الذي تجلى حتى الآن على تصميمها على أداء التزاماتها ومسؤولياتها التي قد تترتب على مركزها كدولة تتمتع بعضوية كاملة . وأخيراً ، فإن العلاقات الوثيقة القائمة بين الدولة المضيفة ومؤتمر نزع السلاح ستكون بهذه الطريقة أقوى مما هي عليه .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أود الاعراب عن شكري لممثل سويسرا ، السفير فون آركن لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل اليونان ، السفير غيكامي .

السيد غيكامي (اليونان) (الكلمة بالإنكليزية) : سيدي الرئيس أود ، وأنا أتحدث لأول مرة في هذا المؤتمر ، أن أهنئكم على تسلمكم مهامكم . إن هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للمؤتمر ويجب أن تتوفر فيها مهارات كبيرة ومعرفة متعمقة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ، ولقد جاء تسلمكم لمهامكم في الوقت المناسب تماما . وأود أن أؤكد لكم عزمنا على التعاون معكم وعلى تأييدهم فيما تبذلونه من مساع من أجل التوفيق في إيجاد حل لأكثر مسائل نزع السلاح إلحاحا . واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لاقدم عن طريقكم أحر الشكر إلى السفراء الذين سبقوكم في رئاسة المؤتمر ، وهم السفير ديانوف مثل بلغاريا والسفير أموريم مثل البرازيل ، والسفير سيرفيه مثل بلجيكا ، وكذلك إلى السفير بيراستيفي ، الأمين العام للمؤتمر .

ولقد دخل المؤتمر الآن في مرحلة جديدة بعد أن أبرمت اتفاقية الاملحة الكيميائية: وثمة تناقض في هذا الوضع يعكس في آن واحد توکيد النجاح المُحرز أخيراً بعد طول انتظار وأوجه عدم التيقن أمام التحديات الجديدة الهائلة التي تواجهها . وهي تحديات تعود إلى كثرة عدد المشاكل التي يتبعها . والحقيقة أن ما بذل بالنسبة لفئة معينة من الأسلحة يجب أن يُبذل بالنسبة لكل الفئات الأخرى . فالسلم شامل لا يتجزأ . وكذلك يجب أن يكون حظر استخدام جميع أنواع الأسلحة . وتتطلب التحديات الناشئة عن نمط العلاقات الدولية الجديد وضع استراتيجيات جديدة تستند إلى نهج مختلفة تماما عن تلك التي استُخدمت حتى الآن ، كما تتطلب ابتكار طرق عمل جديدة .

ومن هنا جاءت الأهمية الكبيرة التي تعلقها على جدول أعمالنا . ولن يستثنى إلا جزءاً من المشكلة . فما دام تنظيم الأسلحة لا يشمل ، بصورة متساوية ، الأسلحة النووية والبيولوجية والتقليدية ، سيظل خطر ضياع المنشآت المكتسبة بعناء موجوداً . ولقد تم اتخاذ بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح . فأعيد إنشاء لجنة مختصة لحظر التجارب النووية . وقد يفضي ذلك في الوقت المناسب إلى إبرام معاهدة بشأن حظر شامل للتجارب النووية . وإن جانب ذلك ، فإن وقف التجارب النووية الذي يطبقه حاليا كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الروسي ، وفرنسا يشكل إسهاماً إيجابياً في تحقيق هذا الفرق . ولكن يجب ، رغم ذلك ، أن تتضمن جميع بلدان العالم إلى معاهدة عدم الانتشار . ونحن نحيط كافة البلدان التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي السابق ، والتي توجد في حوزتها أسلحة نووية ، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . ونأمل أن تعيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النظر ، بناء على ذلك ، في القرار الذي اتخذته مؤخراً بهذا الصدد . ولقد جاء في مناسبات عديدة ذكر التدابير الجريئة التي ثمنت عليها اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وفي رأيي أن هذه التدابير مهما كانت جريئة فهي ليست جديدة بأي حال . فكل من تناول المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي ، ولا سيما على الصعيد الأوروبي ، يعرف كافة المفاهيم الواردة في الاتفاقية المذكورة ، بما فيها ما اشتهر باسم "التفتيش بالتحدي" ، وهو حجر الزاوية في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بقدر ما يصفه بالتفصيل المسبّب من موقع يجب تفتيشها ومن أساليب التفتيش . ويؤكّد ذلك بدوره ما تضمّنه الترتيبات الإقليمية من فائدة بالغة سواء كتملة لاتفاقات العالمية أو كنمط يحتذى في هذه الاتفاقيات .

وعلى نحو ما بيّنت أعلاه ، فإن السلم والأمن من القضايا العالمية التي تنطوي على أمور تتعلق بالجند والأسلحة والتكنولوجيا المتصلة بها . وفيما يتعلق بهذا البند الأخير ، يجب النظر في العنصر العالمي لهذا الموضوع من حيث مستوى الانتاج ومستوى النقل . ويجب أن يقتصر الانتاج والنقل على تلبية متطلبات تدابير الأمن الأساسية ، سواء من جهة الطرف المنتج أو من جهة الطرف المشتري ، ولكن دون تجاوز هذه المتطلبات . ويجب ، بناء على ذلك ، أن تقدم معلومات وافية ودقيقة يمكن التحقق منها . وحيثما أفضى التحقق إلى نتائج سلبية ، يجب النظر في اتخاذ إجراءات أخرى . تلك هي خطة مبدئية لتحقيق الشفافية على نحو ما نراه . ولقد قام السفيران وأغنميكرز وسويفت بطرح بعض الأفكار المفيدة جداً ، بهذا الصدد ، ويؤيد بذلك هذه الأفكار تاييداً تاماً . وفي الواقع ، تزداد مسألة الشفافية أهمية ، بالنسبة لبلدي نتيجة لما نشهده في البلدان المجاورة لنا ، بغض النظر عمّا نشهده في بلدان أخرى قليلاً ، من انتشار هائل لجميع أنواع الأسلحة ، وليس أقلها الأسلحة التقليدية . وبعد أن كانت أوروبا لمدة نصف قرن في استقرار ظاهري ، أصبحت اليوم مركز عاصفة حطمـت

العديد من البلدان وهددت بلداناً أخرى كثيرة لن تزول عواقبها الهائلة سريعاً . إن وجودنا على مقربة من المنطقة المشتعلة يفسر قلقنا واستعدادنا للاشتراك في عملية تسوية هذا النزاع سلمياً بغية وضع حد لسفك الدماء وانتشار المحن وإيجاد أسرع لحل دائم . وتعتبر الشفافية عندما تطبق على النحو الواجب أكثر تدابير بناء الثقة ملائمة . ولكن ، مرة أخرى ، يجب لا يميز الفرد بين التدابير بتجاهل ما لا يرضيه منها لأن ذلك لن يكون إلا تشويهاً فعلياً للموضوع .

تدل الأهمية التي يوليهَا بلدي لمسائل نزع السلاح ، بالإضافة إلى ما يتمتع به من موقف جغرافي خاص ، على تصميم هذا البلد الراسخ على الانضمام كعضو كامل إلى هذا المؤتمر . فلم تتتابع اليونان أعمال المؤتمر متتابعة وشقيقة منذ إنشائه فحسب ، بل هي أيضاً طرف في كافة الاتفاques أو الترتيبات التي تتناول مسألة نزع السلاح . والآن ، يقال لنا إن توسيع عضوية المؤتمر ، أمر تكتنفه الشكوك . إن مسألة تكوين المؤتمر تطرح وكأننا نتحدث عن مكونات كعكة لذبحة ، كما تشار مسألة الخطر الذي سيهدد مبدأ توافق الآراء ، وهو المبدأ الذي ينبغي أن تُبني المحادثات عليه - وسوف تبني عليه . إن تجربة اتفاقية الأسلحة الكيميائية تدعو في رأينا إلى الاعتقاد بعكس ذلك . فاقتصر تلك المحادثات على ٣٩ بلداً فقط ، لم يحل مشكلة التوافق في الآراء . فإذا ثبتت صحة معلوماتي ، أرسل التقرير النهائي للمؤتمر إلى نيويورك مرفقاً بقائمة طويلة للغاية من الإعلانات الوطنية - إذا جازت تسمية ذلك توافقاً في الآراء - كلها جاءت من الجهات المشاركة في المحادثات لا من الجهات الخارجية التي ساهمت رغم ذلك بنشاط في أعمال اللجنة المخصصة؟ ولكن ، مع ذلك دعيت هذه الجهات الخارجية على وجه التحديد إلى التوقيع ، فيما بعد ، على ما تفاوضت عليه جهات أخرى من أجلها . فهل تعتقدون أن ذلك هو حل عادل وصائب؟ وهل هذا هو الحل الذي نسعى إلى تطبيقه في كافة المفاوضات المقبلة؟ ولا ضرورة للتذكيركم بأنه تم في عام ١٩٧٨ الاتفاق على إعادة النظر في مسألة العضوية "على فترات منتظمة" اعتباراً من ذاك الحين . وأخش أنني ساضطر إلى الإبلاغ بأنه لم تحدد حتى الآن أي فترة لا منتظمة ولا غير منتظمة للقيام بذلك . وهذه هي المرة الأولى التي تبحث فيها المسألة . فدعونا نأمل أن يمكن للمؤتمر من إيجاد حل ملائم . وكلّي ثقة بأن المنسقين ، السفير مارلين بوتش والسفير أوسوليغان ، سيؤديان ولايتهما على أحسن وجه ممكن .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود الإعراب عن شكري للسفير غيكامي مثل اليونان لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا السيدة باوتا سوليس .

السيدة باوتا سوليس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): اسمحوا لي ، سعادة الرئيس ، بتهنئتكم على ما تؤدونه من مهام بوصفكم رئيس مؤتمر نزع السلاح . وأود أن

أؤكد لكم تصميم وفدي على التعاون معكم . ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا للسفير ديانوف ممثل بلغاريا للفعالية التي أظهرها في إنجاز مهامه بوصفه رئيساً قبلكم .

وأود قبل الأدلة ببيانى ، أن أنتهز هذه الفرصة لتأكيد بوضوح وبكل تفصيل جميع الآراء التي قدمها معادة السفير ميفويل مارين بوش ممثل المكسيك ، في مستهل بيانه بشأن المبادرات المتمللة بموضوع الشفافية في مسألة التسلح والتي أعربت وفود عديدة ، أي نحو ٥٠ في المائة من أعضاء المؤتمر ، عن تحفظات عميقة بشأن مضمونها أثناء عمل اللجنة المختصة . إنني أضم صوتي تماما إلى الاقتراح الإجرائي الذي قدمه السفير مارين بوش . وأعتبر أن هذا الاقتراح الذي قدمته المكسيك ، وتقدمه آن المكسيك وكوبا ، جدير بأن تولوه الاعتبار ، على نحو ما ينبع عليه نظامنا الداخلي .

وعلى نحو ما تم التشديد عليه مراراً ، قامت كافة الوفود تقريباً من الوفود الموجودة هنا بوصف موضوع الشفافية في التسلح ، في وقت أو في آخر ، على أنه موضوع هام . ويعتبر وفدى هذا الموضوع هاماً أيضاً . ولكن قولنا أن البند هام لا يفترض - وهيهات أن يعني - أنه يشكل أولوية بين الأهداف المعروضة على هذا المؤتمر . وما يؤسف له أننا لا نلاحظ استعداداً مماثلاً لتناول بنود أخرى ، لهذا قد يكون من المفيد أن نتوقف عند هذا الموضوع ولو للحظة قصيرة . وأول ما يسترعى الانتباه في ذلك ، أن الحجج الأساسية التي تساق ليست نفسها بالضرورة من شخص لآخر . فبعضهم يعتقد أن موضوع الشفافية ، وعلى وجه الخصوص موضوع سجل المعلومات المتعلقة بالأسلحة التقليدية ، موضوع هام لأنه يعتبر من تدابير بناء الثقة ، ولأن الوقت أصبح "ملائماً" لإجراء المفاوضات وكذلك لأن له أهمية إقليمية . ويرى آخرون ، وهو هؤلاء الذين لا يعتبرون أن تدابير بناء الثقة غرض بحد ذاتها ، وأن الإسهام في سجل الأسلحة التقليدية أمر طوعي ، وأن الولاية الأساسية المناظطة بهذا المؤتمر هي التفاوض على اتفاقيات نزع السلاح وإبرامها لا سيما في المجال التنموي ، أن الموضوع هام لا بسبب مضمونه الخالص ولا بسبب ما سيسمى به في تحقيق السلم والأمن الدوليين - وبالطبع الإقليميين - وإنما ، على وجه التحديد ، لأنه يتبع لا يُسمح بالمبالفة في تقدير أهميته ولا يستثار بمعظم الأعمال الموضوعية للمؤتمر .

من الواقع إذاً أنه وإن اتفقنا جميعاً على أهمية هذا الموضوع ، إلا أن الآسباب التي تدفعنا إلى قولنا هذا ، قد تكون مختلفة بقدر اختلاف الليل والنهار ، أو ما هو سطحي وما هو عميق . لهذا قد يكون الاتفاق العام على أهمية هذا البند شرطاً ضرورياً لعملنا ، ولكنه ليس شرطاً كافياً لكي نسلم ، في هذا الصدد ، بأنه يوجد إجماع ملزم في الآراء ، قد يكون مطلقاً عندما يستوجب الأمر إيضاح المهام التي تتسم بأولوية حقيقة بالنسبة لهذا المؤتمر . ونأمل أن تُفتح ، عما قريب ، لمجالات

آخر أمامنا ، إمكانيات تحقيق تقدم مثل الإمكانيات المتاحة اليوم لبند الشفافية في مسألة التسلح .

وعندما نقوم بتحليل أهمية بند الشفافية ، نأخذ في الاعتبار كافة العناصر الواردة في قراري الجمعية العامة (القرار ٣٦/٤٦ لام ، بما فيه الفقرة (١١)(ب) ، والقرار ٥٣/٤٧) . ونأمل أن يكون المؤتمر ، عندما ينهي أعماله لهذا العام ، ويشير إلى النتائج المحرزة في أعمال اللجنة المخصصة التي نقدم تهانينا إلى رئيسها ، السفير زهران من مصر ، في موقف يمكّنه من أن يعرض على الجمعية العامة الآراء المقدمة عن كافة أوجه هذا الموضوع ، بما فيها توسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية .

ونود أن نسجل تقديرنا لأن ولاية اللجنة هي بالفعل الولاية التي نعى عليها القرار المذكور . وإن كنا نأسف للاختلاط غير الضروري الذي حصل في الأمور وأدى إلى تأخير إنشاء هذه الهيئة هذا العام ، إلا أنه يرسنا أن نرى إمكانيات التي فتحت أمامنا بفضل برنامج العمل المتفق عليه بشأن وضع تعريف للمطلبات التي تحتاج إلى التوضيح على نحو: تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار ، والمقننات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني ، والتدابير العملية لزيادة الانفتاح والشفافية في هذه المجالات . ومن المبادرات التي قد تساعد اللجنة على تحقيق النجاح في عملها ، أن يتم تعين صديق للرئيس بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، بالإضافة إلى البند الآخر المعنى استعراض المشكلة ، ووضع التدابير العملية لزيادة الانفتاح والشفافية وفقاً للمكون القانونية المعمول بها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية وبأسلحة التدمير الشامل .

كان هناك ترکيز كبير على ما تتسم به من أهمية بالنسبة للأقاليم ، المبادرة المتخذة لتحقيق الشفافية في مسألة التسلح ، ولكن من الواقع ، على الأقل بالنسبة لنا ، أن هذا الأمر لا يكفي لإيجاد حل للمشاكل القائمة في هذه المجالات - فمن الضروري وضع مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وأن تتوفر الإرادة السياسية لدى كافة الأطراف التي لها دور تؤديه في الأقليم بغية التوصل إلى حلول تكون مقبولة للجميع . ومن الخطوات الفعالة ، بهذا الصدد ، أن تعتمد البلدان الرئيسية الموردة للأسلحة تدابير فعالة لتقدير مصيرها ، بما في ذلك التدابير التي تؤدي إلى إجراء تخفيضات كبيرة في برامجها المتعلقة ببحوث الأسلحة وتطويرها وتحسينها وانتاجها وتصديرها ، خطوة نحو توفير الظروف المواتية لحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية . ويعتبر معيار الإكتفاء الدفاعي هاماً لأنه قد لا يبدو من المنطقي أو من الحق أن تحافظ البلدان المنتجة للأسلحة على مركز مميز في المجال العسكري مقارنة بتلك التي تضطر إلى استيراد الأسلحة الازمة لتأمين قدرتها

على الدفاع عن النفر ، أو ما قد يكون أقل منطقية أو عدلاً أن تستخدم هذا الامتياز بوسائل شتى لتحاول اختبار وفرض مصالحها العسكرية والسياسية .

إن مسألة الانفتاح والشفافية ، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية ، مسألة سنقوم بتحليلها بالتفصيل في الجنة المخصصة ، وستتناولها حيذاً على أتم وجه . ونقتصر اليوم على قولنا إننا نفضل من حيث المبدأ فكرة إبراز اتفاق ، مهما كان ، بشأن هذا الموضوع عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف التي تكون شاملة قدر المستطاع ، لأن ذلك ميساعد على تفادى ظهور عنابر تميزية في نهاية المطاف تؤشر تأشيراً ضاراً في صالح البلدان التي ليست لديها نوعيات معينة من التكنولوجيا التي يعتبر استخدامها المزدوج حاسماً بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبعض الدول . وليس التحكم من طرف واحد طريقاً لتحقيق الشفافية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الرفيعة .

ونرى أنه يجب على المؤتمر أن يكون في نهاية هذه الدورة في موقف يمكنه من تقديم توصيات عملية حول مسألة الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل . وسيكون من المستحب أيضاً أن يقوم أعضاء المؤتمر بدراسة المكوك القانونية السارية بهدف اعتماد تدابير تمكن الدول التي ليست أطرافاً فيها حتى الآن من الانضمام إليها .

وتتضمن الوثيقة CD/TIA/WP.1 التي قدمتها كوبا في السنة الماضية ، اقتراحات في الفقرة ٨ ، حول إمكانية إحالة المعلومات المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية فوراً إلى جميع الدول الأطراف الأخرى ، وعلى سبيل المثال من خلال قاعدة بيانات يكون بإمكان جميع الأطراف الوصول إليها دائمًا . ويقترح في نفس الفقرة أن تقوم الأمم المتحدة بكل ووفقاً للولاية المنطة بها بإصدار منشورات دورية تتضمن المعلومات التي قدمتها الدول . ويقترح في الفقرة ٩ من نفس الوثيقة وفي الجزء المتعلّق بالمساهمة الإقليمية في السجل ، أنه يمكن للدول المساعدة في عملية النشر عن طريق إصدار معلومات كاملة عن إجراءاتها التشريعية والإدارية فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة ، وتقديم هذه المعلومات لا للأمم المتحدة وحسب ، ولكن أيضاً للدول المعنية . وكانت هذه الاقتراحات التي قدمها بلدي بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ تفترض أن رد كوبا إيجابي فيما يتعلق بالمساهمة في تبادل المعلومات في سجل الأسلحة التقليدية ، وبوسي أن أؤكد ذلك في هذه المناسبة .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : أتقدم بالشكر إلى ممثلة كوبا لبيانها وللكلمات الطيبة التي وجهتها لي . وأود قبل دعوة السيد داهلمان إلىأخذ الكلمة ،

أن أسأل ما إذا كان أي وفد يود التكلم الآن عن مواضيع لا تتصل بال报 告 المرحلي الذي قدمه فريق الخبراء العلميين المخصص . أعتبر أن الرد بالنفي وأعطي الكلمة الان لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص ، الدكتور أولا داهلمان لكي يقدم التقرير المرحلي للغريق عن دورته الخامسة والثلاثين .

السيد داهلمان (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): يسرني أن أقدم اليوم

تقريرا عن الدورة الأخيرة التي عقدها الغريق المخصص في الفترة بين ١٥ و ٣٦ شباط / فبراير ١٩٩٣ ، وأن أقدم التقرير المرحلي للغريق الوارد في الوثيقة CD/1185 . لقد حضر الدورة خبراء وممثلون عن ٣٧ بلدا . وبناء على دعوة من مؤتمر نزع السلاح ، حضر ممثل عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الدورة ؛ وقد عرض لأنشطة الوكالة من منظور تقنی ، ورکز ، بموربة خاصة ، على عملية رصد معاہدة عدم الانتشار . وقد يكون من المستصوب بهذا الصدد الإشارة إلى أوجه التفاوت الموجودة بين المبادئ التي تتبعها الوكالة في عملية الرصد وتلك التي يتبعها الغريق المخصص في أعماله . فالوكالة في رصدها لمعاهدة عدم الانتشار ، تقوم بتجميع البيانات المتعلقة بمفہة خاصة بتدفق المواد النووية عن طريق المرافق المععلن عنها . وتقوم الوكالة ، بالاستناد إلى هذه البيانات ، بإجراء تحليلها الخاص واستخلاص نتائجها الخاصة ومن ثم تقدم عنها تقارير إلى الدول الأعضاء . ولكن الوكالة تحتفظ بالبيانات الأساسية لديها ولا تباح لهذه الدول .

أما المبدأ الأساسي لنظام التحقق الدولي الذي ييسر عليه الغريق المخصص فهو مبدأ المنظمة التي تقدم خدماتها إلى الدول المساهمة . فينبغي لهذه المنظمة أن توفر للدول المشاركة إمكانية الحصول بحرية وسهولة على كافة البيانات المتلقاة من شبكة عالمية من محطات التسجيل . وكذلك ينبغي أن توفر تجمعات روتينية للبيانات ولنتائج التحليل التي يحصل عليها مركز البيانات الدولي باستخدام طرق قياسية . أما فيما يتعلق بالنتائج ، أي بطبيعة الأحداث المسجلة ، فهي متروكة للدول لكي تستخلصها ، كل على حدة ، وليس لمركز البيانات الدولي . واتضح أيضا أن حجم البيانات في نظام الرصد الذي تتبعه الوكالة لا يشكل إلا جزءا بسيطاً من حجم البيانات المتوقع استخلاصها من النظام الخاص بالظواهر الاهتزازية ، أو من حجم البيانات المتبدلة أثناء الاختبار الأخير الذي أجراه الغريق على نطاق كبير .

وأنهى الغريق ، في الدورة التي عقدها ، أعماله المتعلقة بالاختبار التقني الثاني الواسع النطاق (GSETT-2) بوضع التقرير النهائي عن تقييم الظواهر الاهتزازية . ويرد ملخص لهذا التقرير في مرفق التقرير المرحلي ، وقد تم اعتماد التقرير باكمته بوصفه ورقة غرفة مؤتمر للغريق ، وهو متاح بناء على ذلك لمؤتمر نزع

السلاح . وأعرب الفريق عن تقديره للاستاذ هرجس من ألمانيا ، الذي قام بتنسيق هذا التقييم وصياغة التقرير .

وكان العديد من المسائل التي طرحت في تقرير التقييم ضمن المسائل التي تطرق إليها الفريق في مناسبات سابقة وقدم عنها أيضاً تقارير إلى مؤتمر نزع السلاح . ولكنني أود أن أقدم بعض الملاحظات وأن أركز على بعض الاستنتاجات . فلقد تبيّن أن محطات صفائض تسجيل الظواهر الاهتزازية التي ركّب فيها عدد من أجهزة الاستشعار باتباع نمط معين كي تشكل منصة استقبال ، هي من أكثر المحطات قيمة ، إذ تم التوصل بفضلها إلى ٧٥ في المائة من الرمادات الإجمالية أثناء الاختبار التقني الثاني الواسع النطاق . لذلك يجب أن تشمل الشبكة العالمية للمحطات ، على نحو ما تم بيانه في التقرير المرحلي ، أكبر عدد ممكن من الصفائض . وأفادت المعلومات الموثقة أن التشويشات الخلفية التي تحد من قدرة الكشف تتباين بمعامل قد يصل إلى ١٠ بين المحطات المساهمة . وهذا يركز على ما يتسم به تعريف موقع محطات الرصد من أهمية بالغة . وسبق لي أن أبلغت في مناسبات عديدة عن عدم التكافؤ في توزيع المحطات على سطح الأرض ، وعمّا يترتب على ذلك من نتائج . ولقد بين التقييم أن قدرة الكشف المسجلة أثناء الاختبار التقني الثاني الواسع النطاق يبلغ حجمها ٢,٥ في الجزء الشمالي من أوروبا مقابل حجم قدره ٥ في مناطق واسعة من النصف الجنوبي من الكورة الأرضية ، وحيث أن الحجم هو قيمة لوغاريتمية ، فإن ذلك يعني أن قدرة الكشف في الجزء الشمالي لأوروبا تساوي ٣٠٠ ضعف ما هي عليه في معظم أجزاء النصف الجنوبي من الكورة الأرضية . وكذلك تتأثر دقة تعريف موقع الحيث الاهتزازي . فكل خطأ بنحو ١٠ كيلومترات في تعريف الموقع في الشمال الأوروبي قد يقارن بخطأ يتجاوز ١٠٠ كيلومتر في النصف الجنوبي من الكورة الأرضية . فإذا أردنا تصميم نظام للتحقق قدرته كبيرة على رصد الأحداث الاهتزازية في كافة أنحاء العالم ، كان من المهم أن تنشئ محطات في مناطق لا تتوفر لهااليوم معدات الأداء العالي .

ولاحظ الفريق أن الدول المشتركة ستقوم في المستقبل بتعيين مناطق الرصد ومتطلبات الرصد الخامسة ، التي قد تتغير على مر الزمن . لذا كان من المستحبيل القيام مسبقاً بتعيين تفاصيل احتياجات هذا النظام . ولكن اتفق الفريق على أنه سيكون من الضروري إجراء تحليل للأداء من حيث التكلفة لشبكات التتحقق من الظواهر الاهتزازية العالمية ذات الأشكال المختلفة . وتمت للمرة الأولى في مساهمة وطنية عرضت على الفريق محاولة استخدام الحاسوب الإلكتروني لوضع نماذج تمكن من تعريف أفضل أشكال الشبكات بالنسبة لعدد معين من المحطات ، سواء كانت محطات صفائض أو محطات بسيطة . وسيحتاج الأمر إلى نماذج إضافية بهذا الشكل ، إلى جانب توفير بيانات اختبارية على نحو ما تم الحصول عليه أثناء الاختبار التقني الثاني الواسع النطاق لإنجاز تحليل

وأقى للأداء من حيث التكلفة بالنسبة للشبكات ذات الأشكال المختلفة ، وللتمكن ، وبالتالي ، من تيسير الجهود المبذولة من أجل إنشاء شبكة تكون فعالة من حيث التكلفة .

وركز الفريق ، في الجهود التي بذلها أثناء الدورة ، على إجراء مناقشات متعمقة عن إعادة تقييم مفهوم الشبكة العالمية المعمول به على النحو الذي عرضه الفريق في تقريره الخامس (CD/903) . ويمكن أن يجزأ النظام الحديث المقترن على نحو ما تم في النظام المختبر أثناء الاختبار التقني الثاني الواسع النطاق ، إلى ثلاثة عناصر هي: شبكة عالمية من المحطات ، ومرافق بيانات وطنية ، ومركز دولي للبيانات .

ويجب أن يتالف الشبكة العالمية للمحطات من ثلاثة أجزاء . ويشير إليها الفريق بوصفها شبكة ثلاثية الطبقات . فيستفاد من الطبقة الأولى - شبكة الفا - للكشف عن الأحداث الاهتزازية . وهي ستتألف بمقدمة تجريبية من شبكة عالمية تتكون من ٤٠ إلى ٦٠ محطة صافر أو محطة أحادية عالية الأداء تقوم بنقل بيانات مستمرة للاشكال الموجية إلى مركز البيانات الدولي . وبالتالي سيحدد عدد المحطات الموجودة في شبكة الفا وقدرات كل من هذه المحطات على حدة ، وتوزيعها قدرة الكشف الشاملة للشبكة . ومتوفّر الطبقة الثانية ، شبكة بيتا ، البيانات قبل كل شيء من أجل تقدير مواقع وأعماق الأحداث الاهتزازية التي كشفت عنها شبكة الفا . وقد يكون عدد محطات بيتا أكبر كثيراً من عدد محطات الفا . وستتوفر محطات بيتا بيانات الأشكال الموجية بموجة فورية لمركز البيانات الدولي بناء على طلبه وحسب المقتضى . وستتألف الطبقة الثالثة - شبكة غاما - من الشبكات الوطنية أو الإقليمية المتاحة . وقد أنشئت هذه الشبكات ، أصلاً ، من أجل مراقبة الظواهر الاهتزازية على العمليتين الوطني والإقليمي . وستطلب البيانات من شبكة غاما على أساس حالة بحالة لتيسير تحليل الأحداث الاهتزازية التي يفتقد أن الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها سيكون مفيداً .

أما العنصر الثاني للشبكة الدولية فهو يتالف من مراكز البيانات الوطنية وسيكون مركز البيانات الوطني منفذ الدولة المساهمة إلى مركز البيانات الدولي وإلى المراكز الوطنية الأخرى يمكن من خلاله تبادل البيانات والمعلومات . ويشكل مركز البيانات الدولي العنصر الثالث في الشبكة . ويعتقد الفريق أن مركزاً واحداً من هذا النوع يكفي الآن . ويعرب الفريق عن تقديره للعرض الذي قدمه وفد الولايات المتحدة بتوفير نموذج لمركز البيانات الدولي في مدينة واشنطن العاصمة لكي يستخدم في التعاون على تطوير وتجربة مفهوم المركز الدولي الوحيد للبيانات . وستظل مهام هذا المركز دون تغيير مبدئياً ، وإن كان يتوقع منه أن يعمل ، وفقاً لجدول زمني مكشف بدرجة أكبر ، وأن يقدم نشرة أولية في غضون ساعات قليلة من وقوع أي حدث اهتزازي . وسيكون عمل هذا المركز قائماً تماماً تقريراً على بيانات الأشكال الموجية التي توفرها تلقائياً شبكة الفا وتتوفرها شبكة بيتا بناء على طلب .

وتعتبر الاتصالات الفائقة السرعة عنصراً أساسياً في الشبكة العالمية . وعلى عكس ما كانت عليه الحالة منذ سنوات قليلة فقط ، أصبحت الاتصالات العالمية ذات القدرات العالية متوفرة على نطاق واسع جداً الآن ويمكن تنفيذها حسب الضرورة .

ونظر الفريق في وضع جدول زمني تجريبى للأعمال التي سينجزها في المستقبل وذلك بفترة الشروع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في اختبار المفهوم الجديد المقترن اختباراً شاملـاً . ويعتمد الفريق في إنجاز أعماله اعتماداً حاسماً على عدد من الأنشطة التي تنفذ بين دورات انعقاده ، سواء في البلدان كل على حدة ، أو كجهـد تعاوني فيما بينها . وأحاط الفريق علمـاً ، مع التقدير ، بعقد حلقة عملية تقنية غير رسمية في كندا في الفترة بين ١٧ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ . وأهمـت النتائج التي أسفـرت عنها الحلقة العملية أـسهامـاً كبيرـاً في تيسـير الأعمـال التي أـنجـزـها الفريق أـثنـاء هذه الدورـة .

إن للتعليم والتدريب أهمـية أساسـية في إنشـاء المرافق المعنـية بـدراسة الظواهر الـاهـتزـازـية في المناـطق الجديدة . ويـعـربـ الفريقـ عن دعـمهـ لـلـجهـودـ الـتيـ بـذـلتـهـاـ مصرـ منـ أجلـ توـفـيرـ التـدـريـبـ الأسـاسـيـ فيـ عـلـمـ الـظـواـهـرـ الـاهـتزـازـيةـ وـتقـديـمـ الـمـعـلـومـاتـ الأسـاسـيةـ عنـ أـعـمـالـ فـرـيقـ الـخـبـراءـ الـعـلـمـيـيـنـ إـلـىـ الـبـاحـثـيـنـ الـعـلـمـيـيـنـ فيـ الـبـلـدـانـ الـافـرـيقـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ . وكـذـلـكـ يـعـربـ الفـرـيقـ عنـ دـعـمـهـ لـلـبلـدـانـ الـتـيـ قـدـمـتـ المسـاعـدةـ إـلـىـ مـصـرـ لـأـنـجـازـ هـذـاـ الـعـلـمـ الـهـامـ .

ولقد ترك السيد ميخائيل كاسنـدرـاـ الفريقـ لـمواـجهـةـ تـحدـيـاتـ جـديـدةـ بـعـدـ أـنـ شـفـلـ منـصبـ أـمـيـنـ الفـرـيقـ لـمـدـةـ عـشـرـ سـنـوـاتـ . وـأـوـدـ نـيـابـةـ عنـ الفـرـيقـ أـنـ أـعـربـ لـلـسـيـدـ كـاسـنـدـرـاـ عنـ شـكـرـناـ الصـادـقـ لـمـاـ قـدـمـهـ مـنـ مـسـاـهـمـةـ قـيـمةـ لـلـفـاـيـاـةـ فيـ أـعـمـالـ الفـرـيقـ . وـتـخـلـفـ السـيـدـ جـينـيفـيرـ ماـكـبـاـيـ السـيـدـ كـاسـنـدـرـاـ فيـ هـذـاـ المـنـصبـ ، وـإـنـتـيـ لـأـرـبـ أـحـرـ التـرحـيبـ بـالـسـيـدـ ماـكـبـاـيـ أـمـيـنـتـناـ الـجـديـدةـ . وـأـوـدـ كـذـلـكـ أـنـ أـعـربـ عنـ تـقـدـيرـ الفـرـيقـ لـلـخـدـمـاتـ الـتـيـ قـدـمـتـهـاـ الـآـمـانـةـ أـثنـاءـ هـذـهـ الدـورـةـ .

ويـقـترـجـ الفـرـيقـ المـخـصـرـ أـنـ تـعـقـدـ دـورـتـهـ الـمـقـبـلـةـ فيـ الـفـتـرـةـ بـيـنـ ٣٦ـ تمـوزـ/يـولـيـهـ وـ٦ـ آـبـ/أـغـسـطـ ١٩٩٣ـ فيـ جـنـيفـ رـهـنـاـ بـمـوـافـقـةـ مـؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاحـ .

الـرـئـيـسـ (الـكـلـمـةـ بـالـانـكـلـيـزـيـةـ) : أـوـدـ أـنـ أـعـربـ عنـ الشـكـرـ لـلـسـيـدـ دـاهـلـمانـ رـئـيـسـ فـرـيقـ الـخـبـراءـ الـعـلـمـيـيـنـ الـمـخـصـرـ لـعـرـضـهـ التـقـرـيرـ الـمـرـحلـيـ المـقـدـمـ فيـ الـوـثـيقـةـ CD/1185 . فـهـلـ يـوجـدـ بـيـنـ الـأـعـضـاءـ مـنـ يـرـغـبـ تـنـاوـلـ التـقـرـيرـ الـمـرـحلـيـ أـوـ التـعلـيقـ عـلـىـ أـعـمـالـ الفـرـيقـ الـمـخـصـرـ فيـ هـذـهـ الـمـرـحلـةـ ؟ أـعـطـيـ الـكـلـمـةـ أـنـ لـمـثـلـ الـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ ، السـفـيرـ لـيدـوغـارـ .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية):

ترحب الولايات المتحدة باللاحظات التي قدمها الدكتور داهلمان حول التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء العلميين المخصص؛ ونتقدم اليه بالشكر لعرضه هذه المعلومات على المؤتمر. إن الولايات المتحدة ما زالت ملزمة بدعم فريق الخبراء العلميين. وللتتأكد من أن مفاهيم النظام تختبر على أثره وجه في بيئه حقيقة، على نحو ما أشار إليه الدكتور داهلمان، عرضت الولايات المتحدة توفير نموذج لمركز البيانات الدولي في مدينة واشنطن العاصمة لكي يستخدم في التعاون على تطوير اختبار شبكة لتبادل البيانات. وأود، بالإضافة إلى ذلك، أن أشير إلى نقطة لَمَّح إليها الدكتور داهلمان قائلاً إنه إذا أريد تحقيق النجاح التام للاختبارات التي سيجريها فريق الخبراء العلميين في المستقبل بشأن نظام تبادل البيانات، وجب توخي مستوى أفضل من الاتساق في توزيع المحطات العالمية مقارنة بما كان الحال عليه في الاختبارات السابقة. وتعرب الولايات المتحدة عن أملها، بناء على ذلك، في أن يشجع مؤتمر نزع السلاح عدداً إضافياً من البلدان على التعاون والاسهام في إنجاز أعمال فريق الخبراء العلميين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للسفير ليدوغار

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيائه. هل توجد وفود أخرى ترغب في التحدث للتعليق على تقرير الدكتور داهلمان؟ فإن لم يكن، أود أن أبلغكم بأننا سنقوم وفقاً للممارسة المعهود بها في المؤتمر، بالنظر في التوصية المضمنة في التقرير المرحلتي بشأن تحديد مواعيد الدورة المقبلة التي سيعقدها الفريق المخصص في مستهل الجزء الثاني من الدورة السنوية للمؤتمر.

أعلنت في مستهل هذه الجلسة العامة، وفي ضوء الآراء التي تم تبادلها يوم البارحة أثناء المشاورات الرئاسية، أنني كنت قد أزمعت عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية للنظر فياقتراح الذي قدمه السفير ليدوغار، ممثل الولايات المتحدة، بتاريخ ٤ آذار/مارس. ولقد بيّن ممثلاً المكسيك وكوبا أنهما لا يحبذان اجراء المزيد من المناقشات حول تلك المبادرة. فاسمحوا لي بأن أوضح أنني عرضت فكرة عقد مشاورات غير رسمية في ضوء بعض الدلائل التي ظهرت مؤخراً والتي تدعو إلى الاعتقاد، بأنه قد تجرى مفاوضات بشأن النص الذي تم تعميمه من قبل لكي يكون مقبولاً بالنسبة للجميع. وأأمل أن يكون هذا التوضيح قد رد على النقطة التي أثارها ممثلاً المكسيك وكوبا. إن من واجبي، بوصفى الرئيس، أن أنظر في كل اقتراح يقدملينا، ولم أقترح اليوم تبادل الآراء بشأن النص المعروض علينا، إلا تأدبة لهذا الواجب ووافينا في الاعتبار أنه يمكن التوصل إلى توافق إضافي في الآراء بشأن النص المعروض علينا. وأود الآن، بناء على ذلك، وعلى نحو ما أعلنت في مستهل هذه الجلسة، أن

أُلْقِيَ الجلسة العامة ، وأدعوه إلى عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية باشتراك الدول غير الأعضاء للنظر في الاقتراح المقدم إلى المؤتمر بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): تستأنف الجلسة العامة ٦٤٨ لمؤتمر نزع السلاح .

هل يوجد بين الوفود من يرغب في التحدث؟ أعطى الكلمة لسفير ليدوغار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية):
تعتقد الولايات المتحدة أن مؤتمر نزع السلاح انطلق انتلاقاً ممتازاً في شهر كانون الثاني/يناير . ولقد قررت هذه الهيئة تركيز أعمالها على مجالات أربعة وأنشأت لجاناً مخصصة في الأسبوع الأول من دورتها . وكذلك انتهت المؤتمر بنجاح من وضع تقريرين كانوا قيد الإعداد في الدورة المستأنفة للجنة الأولى التابعة للأمم المتحدة . واحد هذين التقريرين ، وهو عن تعليقات مؤتمر نزع السلاح على التقرير الذي قدمه الأمين العام بعنوان "الأبعاد الجديدة" هو في رأينا تقرير يتطلع إلى الأمام في نظرته الإيجابية إلى مستقبل عملية تحديد التسلح ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة . وكل هذا يبين في نظري ما يتيح لهذه الهيئة من إمكانيات لاحراز تقدم ، وظهور روح جديدة ، ومظهر جديد ، ومستقبل لامع ... ، مما هو مصير مشروع القرار المتعلق بسجل الأمم المتحدة؟

إن الولايات المتحدة وإن كان قد خاب ظنها إلا أنها لم تفاجأ لعدم تمكناً من اعتماد ما كنا نعتقد أنه مجرد قرار بسيط يشمل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية . ولقد قدمت ، في الجلسة العامة المعقدة قبل ثلاثة أسابيع بتاريخ ٤ آذار/مارس ، اقتراحًا بأن يتخذ مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه هيئه مشتركة وهيئه مستقلة عن الأمم المتحدة ، إجراءات بشأن ضمان النجاح للسجل . ولا غرو أنه تم في عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ اتخاذ قرارات متتاليتين في الأمم المتحدة بشأن هذا السجل . ولكنني كنت أدعوه في اقتراحي إلى أن يجد مؤتمر نزع السلاح طريقة لتكميله ما تم إنجازه حتى الآن في الأمم المتحدة .

وغيري يدعو إلى ذلك على الصعيد الأقليمي . وقد عقدت مؤتمرات في كل من بوينس آيرس ، ووارسو ، وطوكيو ، وسيعقد في الأسبوع القادم مؤتمر في مدينة فلورانس .

وكذلك اعتمد منذ بضعة أسابيع قرار في فيينا في محفل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من أجل التعاون على تحقيق الامن ، تأييداً لسجل الامم المتحدة . ذلك بالإضافة إلى أن موضوع الشفافية في التسلح مدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وهذا هو البند الأول الذي أضافه المؤتمر إلى جدول أعماله منذ عشر سنوات تقريباً . ولقد طلب إلى المؤتمر أن ينظر في المسائل المتعلقة بالمقننات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك . ولا يمكن الفصل بين هذه المسائل وبين البند العام المتمثل في تحقيق الشفافية في مسألة التسلح وسجل الامم المتحدة . اليه من الطبيعي ، إذن أن يتخد مؤتمر نزع السلاح اجراءً مماثلاً لاجراء الذي إتخذته جهات أخرى فيما يتعلق بالسجل ؟

وأود أن أعرب عن أسفى للقرار الذي اتخذه وفداً أو اثنان بشأن اعتراض سبيل هذا الاقتراح البسيط باستخدام فيتو غير مباشر . ولكن مما هو أكثر اشارة للقلق ، وجود بعض الدلائل التي تشير إلى أن عدداً من البلدان الممثلة حول هذه المائدة تعارض حقاً الشفافية ، والانفتاح ، والتدابير التي تبني الثقة على الصعديين الإقليميين والعالمي وتخشى هذه الأمور .

إن مستقبل مؤتمر نزع السلاح بين أيدينا . ويمكن لهذه الهيئة أن تزيد فعاليتها وتتصبح أهم ، كما يمكن لها أن تَضُمُ . فإذا كان الحل الأول هو مستقبلنا لا شك أنه يلزم أن نصبح عمليين بدرجة أكبر . ولقد كان مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة على مؤتمر نزع السلاح مثالاً لهذا النهج العملي . إن مشروع القرار لن يفرض التزاماً على أحد . لكنه يبين شيئاً واضحاً بتشجيع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمشتركين غير الأعضاء فيه على المساهمة . ولن يحقق السجل النجاح ، في نهاية المطاف ، إلا إذا كان الاشتراك فيه كبيراً . ولقد اقترحت الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تتبادل العروض الوطنية المقيدة إلى السجل فيما بيننا هنا في جنيف . وكان من الممكن أن تكون تلك البيانات معلنة الآن في نيويورك .

لذا يعرب وفيدي عن أسفه لتطور الأحداث على هذا النحو . فهل هذه هي نفس الهيئة التي تتطلع إلى التفاوض على معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية؟ هل هي نفس الهيئة التي ترغب في تحقيق بعض التقدم في ضمانات الأمن السلبية أو الحد من التسلح في الفضاء الخارجي؟ ولسوف يستخلص الناي في واشنطن وفي أنحاء أخرى استنتاجاتهم الخامسة بشأن فائدة مؤتمر نزع السلاح عندما لا يتمكن هذا المؤتمر ، من دعم أهداف هامة مثل سجل الامم المتحدة وهو تدبير اعتمدته الامم المتحدة ، على نحو ما أشير إليه ، دون وجود أي صوت معارض ، وهو تدبير يسعى أيضاً إلى بناء الثقة وتحقيق الانفتاح فيما بين الدول على الصعيد العالمي .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): قلنا في البيان

الذى قدمناه صباح هذا اليوم في مستهل هذه الجلسة العامة ما كان يجب علينا قوله بشأن مجل الأسلحة التقليدية المنشأ في مقر الأمم المتحدة بنويورك . ويحتفظ وفدي لنفسه بحق الرجوع إلى هذا الموضوع في جلسة عامة عندما يرى كيف سيرد ومه هذا الموضوع ، إن ورد وصف له ، في التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في خريف هذا العام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): اتقدم بالشكر إلى السفير مارين بوش

للبيان الذي أدلّ به . هل يوجد بين الوفود من يرغب في التحدث؟ يبدو أنه لا يوجد أحد .

وزعت الأمانة اليوم الجدول الزمني الأسبوعي للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في غضون الأسبوع الذي يبدأ يوم ١٧ أيار/مايو . وأرجو لا يفوتكم أننا أكدنا في الجلسة العامة ٦٤٦ أنه لن تعقد جلسات للمؤتمر أو لهيئاته الفرعية أثناء الأسبوع الأول من الجزء الثاني للدورة ، أي في الفترة بين ١٠ و ١٤ أيار/مايو ، نظراً لأنّه سيتم في نيويورك في نفس الفترة عقد اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وكذلك اتفقنا على تعديل موعد الجلسة العامة المزمع عقدها في الأسبوع التالي ليصبح يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أيار/مايو . وغني عن الذكر أن الجدول الزمني ليس إلا إرشادياً ويمكن أن تطرأ عليه تغييرات إن تطلب الأمر ذلك . وبناء على هذا التفاصيم اعتبر أنه يمكن لنا اعتماده . وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ونكون بذلك قد اختتمنا عملنا لهذا

اليوم ، فاؤد الآن فـَ هذه الجلسة العامة . وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في الساعة ١٠٠٠ من يوم الثلاثاء ١٨ أيار/مايو .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥